

الزيادة **والتعدي والزوم بحسب المعنى** لا من حيث
 التعدي هو الذي يضاف ومناه الفاعل الى المفعول به
 واللازم هو الذي يكون معناه فاصلا على الفاعل فظهر
 من هذا الدليل انه لا يلزم جواز ذلك في اللفظ بل للفظين
 في المادة لخصته واستفقت منه وادوضع احدهما
 للمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وتوضع الآخر
 له من حيث جوارزه اياه للمفعول **اي تعديت** دفع
 بهذا التفسير لو فهم ان تعدي بفتح الفاء والعين وكسر
 اللام مصدر تعدي بفتح التالفة على انه لا محذوف
 فيه لانه معنى ما به عليه بقوله **وفي بعض النسخ**
وتعديته في التالفة للمجرد خاصة الذي يظهر
 ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصاً مضمون
 على انه مفعول مطلق محذوف تقديم لخصه خصوصاً
 على ما هو المصود من حواشدي عامل التوكيد
 ولا يجوز ان يكون ما لا لانه يقول جازي الحراك
 او الزبور خاصة **بشئان** ان قلت اقتصر ابن مالك
 في الصفة على حروف الجح ومصنف هذا المصنف عليها
 مطلقاً وعلى الهمزة والنصب في التالفة للمجرد وغيرها
 وانه على ذلك فله الاستفعل كما استعمل زيد وعل
 فخرية

نحو سارته وفعل في باب المغالبة فأوجه ذلك
 قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم لقاه على صورته
 والافعل فعل آخر فامعناه مستند الى فاعله الاول الا
 ترى انك اذا قلت فرحته واجلسه كان معناه
 صورته فاعل الفرح والحوس الذي هو معنى فرح زيد **جلس**
 زيد او الافعل فعل آخر بمعنى اخر والتالفة بعشر اللواتفة
 له في اصل معناه وحروفه لا اصولاً اذا فترت هذا علمت
 ان حصر التعدية للمجرد التالفة في الشئين صحيح فلا **تعديت**
 على المصنف بالاصطلاح التالفة خلط فان قلت
 قد يفهم معنى الفاعل مستند الى قاعدة الاستفعل كما
 سحنت زيد اي اجنسه حسناً قلت معناه
 اجنسه اعقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجوز ان
 يقول استحسنته وما هو محس **اي بقوله الاباب التفعّل**
 هذا التفسير لدفع ما روي على عبارة المصنف من تبادل
 اعشوشب **اي بقوله الاباب الانفعال** دفع بهذا التفسير
 وروى نحو تفعّل وافعال **فان قولك جلست لازم**
فما قلت جلست جوار مفيداً الجارى على القياس
 ما قرره في المثال الذي قبله وهو فرحت وعلى ما
 عرفناه بالتعدية من انعام تضمنين للفعل مع الضمير